

Distr.: General
29 April 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

٢٠١٤-٢٠١٥

مذكرة مقدمة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل فيما يلي تقريراً يقدم لمحة عامة عن الظروف

الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

280515 270515 15-06094 (A)



لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ٢٠١٤-٢٠١٥

موجز

لا تزال توقعات النمو في أفريقيا قوية على الرغم من ضعف الاقتصاد العالمي. وقد سجلت أفريقيا على مدى العقد الماضي نموا اقتصاديا مثيرا للإعجاب بلغ متوسطه ٥ في المائة، مما يجعلها ثاني أسرع المناطق نموا بعد منطقة شرق وجنوب آسيا. فقد استمر معدل النمو في الارتفاع في عام ٢٠١٤، ويتوقع أن يستمر على نفس المنوال طوال فترة التنبؤ (انظر الشكل الأول أدناه).

ويستند نمو القارة إلى تحسن الحوكمة وإدارة الاقتصاد الكلي، والاستثمار في الهياكل الأساسية، والتوسع الحضري السريع، وتنامي الطبقة الوسطى وتزايد الطلب الإجمالي، وتنوع الروابط التجارية والاستثمارية مع الاقتصادات الناشئة، وتحسن التكامل الإقليمي، وتنوع الشراكات التجارية داخل المنطقة.

بيد أن التوقعات المتعلقة بالقارة يمكن أن تتغير على المدى المتوسط نتيجة انخفاض أسعار النفط وغيره من السلع الأساسية، وبطء الانتعاش في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، واعتماد سياسات نقدية عالمية أكثر صرامة، والصدمات الناجمة عن الأحوال الجوية، وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان الأفريقية.

ألف - تطورات الاقتصاد العالمي وآثارها على أفريقيا

١ - ارتفع معدل النمو الاقتصادي العالمي ارتفاعاً طفيفاً من ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٤. وقد تضاعفت احتمالات ارتفاع معدلات النمو العالمية بسبب التوترات الجغرافية السياسية التي بدأت تظهر في غرب آسيا وشبه جزيرة القرم وبسبب التباطؤ الاقتصادي في اليابان. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو العالمي إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٥.

٢ - وقد تسارع النمو في البلدان المتقدمة النمو من ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، مدفوعاً بتحسين أداء الاقتصادات الأوروبية الرئيسية. وبمعدل نمو إيجابي نوعاً ما في البلدان الأوروبية الأخرى عقب فترة من النمو السلبي. وسجل الاتحاد الأوروبي نمواً بنسبة ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، مقارنة بنسبة صفر في المائة في عام ٢٠١٣، ويتوقع أن يرتفع معدل النمو ليصل إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. وقد ارتفع معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى ٢,٣ في المائة، مقارنة بنسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٣، ويتوقع أن يصل إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، وذلك نتيجة لنمو الاستثمارات في المشاريع التجارية وازدياد ثقة المستهلكين مدفوعة بتحسين فرص العمل. وفي اليابان، انخفض معدل النمو من ١,٥ في عام ٢٠١٣ إلى ٠,٨ في المائة، بيد أنه يتوقع أن يرتفع إلى ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٥.

٣ - وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك أساساً إلى تدهور معدل النمو في غرب آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، نتيجة لاستمرار التوترات الجغرافية السياسية وضعف الطلب المحلي على الاستثمارات وتدهور شروط التبادل التجاري. وسُجل أقوى معدل نمو في شرق وجنوب آسيا، حيث بلغ ٥,٩ في المائة، مقابل ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٣. ويتوقع أن يرتفع معدل النمو ليلبلغ ٦ في المائة في عام ٢٠١٥ مدفوعاً بالزيادات في الاستثمار والنشاط الاقتصادي عموماً.

٤ - وشهدت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تباطؤاً في النمو، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٠,٧ في المائة، ويرجع ذلك جزئياً إلى تراجع النمو في الاتحاد الروسي نتيجة لأزمة القرم والعقوبات الاقتصادية المرتبطة بها. ويُتوقع أن تشهد الصين أيضاً تراجعاً في معدل النمو ليلبلغ ٧,٣ في المائة، مقارنة بمعدل ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، وذلك نتيجة للتحويل نحو اقتصاد يركز على الخدمات والاستهلاك.

٥ - وتظل أوضاع العمالة سيئة على الصعيد العالمي. وقد انخفض معدل البطالة من ٦ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤). بيد أن البطالة تظل مرتفعة في اقتصادات البلدان المتقدمة. بمعدل يصل إلى ٧,٨ في المائة. وكذلك لا تزال البطالة مرتفعة في أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث بلغ معدلها ١٠,١ و ٦,٦ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٤. وتعد فئة الشبان متضررة بصفة خاصة، حيث ارتفع المعدل العالمي لبطالة الشباب إلى ١٣,١ في المائة في عام ٢٠١٣، مقارنة بمعدل ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٢.

٦ - وشهد معدل التضخم العالمي ارتفاعاً طفيفاً بلغ ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٤، مقارنةً بمعدل ٣ في المائة في عام ٢٠١٣، غير أنه من المتوقع أن يتباطأ ليصل إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٥. ويظل معدل التضخم منخفضاً في البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما في منطقة اليورو، ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف الانتعاش الاقتصادي، والصدمات المؤقتة مثل الانخفاض في أسعار المواد الغذائية والطاقة. ولا يزال انخفاض معدل التضخم في منطقة اليورو، إلى جانب استمرار ارتفاع معدل البطالة، ينطوي على خطر الانكماش الاقتصادي وما يترتب عليه من عودة أزمة الديون وعدم التيقن من الوضع الاقتصادي في أوروبا. وقد انخفض معدل التضخم في البلدان النامية من ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، نتيجة لانخفاض معدل التضخم في جنوب آسيا، ويُتوقع أن يستمر في الانخفاض ليصل إلى ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية واعتماد سياسات نقدية أكثر صرامة.

٧ - وقد تحسن الميزان المالي في جميع المناطق باستثناء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤). وواصلت البلدان المتقدمة النمو تشديد سياساتها المالية، مما أدى إلى تخفيض عجزها الإجمالي من ٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي منطقة اليورو، خُفض العجز الإجمالي إلى ٢,٦ في المائة مقارنة بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٣. وتشير التقديرات إلى أن العجز المالي في اليابان قد قلص من ٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٧,٢ في المائة، وفي الولايات المتحدة من ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٦,٤ في المائة.

٨ - وتباطأت التجارة العالمية في عام ٢٠١٤، حيث انخفض معدل نمو الصادرات إلى ٣,٣ في المائة مقارنة بمعدل ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من ذلك، يُتوقع أن يرتفع معدل نمو الصادرات العالمية إلى ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ بسبب عودة الصادرات إلى النمو في المناطق النامية، ولا سيما في جنوب آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر

الكاربي. وظلت موازين الحسابات الجارية مستقرة نسبياً في الاقتصادات الرئيسية في عام ٢٠١٤ مقارنة بمستويات عام ٢٠١٣. وظل الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي مستقراً عند نسبة ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو نفس معدل العام السابق (وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٤). غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الناشئة قد تراجعت بسبب زيادة ثقة أصحاب الأعمال التجارية والانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو.

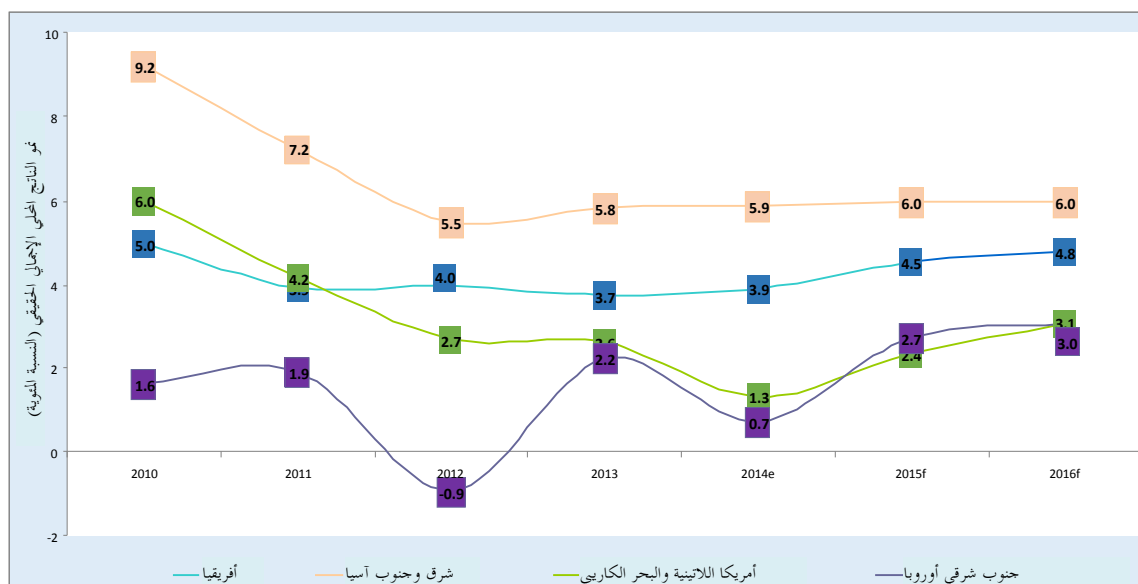
٩ - وتظل التوقعات المتعلقة بعام ٢٠١٥ مشوبة بعدم التيقن بسبب هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي، وبخاصة في منطقة اليورو، كما يدل على ذلك عدم تحسن العمالة واستمرار خطر الانكماش. وعلاوة على ذلك، فإن تباطؤ النمو في الصين قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات الأفريقية. وتشكل التوترات السياسية الحالية في شبه جزيرة القرم وغرب آسيا خطراً على الاقتصاد العالمي ككل، وقد تكون لها نتائج غير مباشرة على أفريقيا بأن ينخفض الطلب من جانب الشركاء التجاريين المتضررين. وبالإضافة إلى ذلك، تظل الآثار المترتبة على التقليل التدريجي لتدابير التيسير الكمي في البلدان المتقدمة النمو غير مؤكدة، والواقع أن الزيادة المحتملة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة قد أدت بالفعل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وتخفيض قيمة العملات في البلدان النامية، مع عودة المستثمرين إلى تداول الأصول الأكثر أماناً (الأمم المتحدة، ٢٠١٤).

باء - الأداء الاقتصادي لأفريقيا والآفاق

١٠ - ازداد معدل النمو الاقتصادي لأفريقيا من ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٤. ولم تشهد أية منطقة أخرى نمواً أسرع من ذلك سوى منطقة شرق وجنوب آسيا، حيث بلغ معدل النمو ٥,٩ في المائة (انظر الشكل الأول أدناه). ويتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ و ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٦.

الشكل الأول

النمو في المناطق الناشئة والنامية في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦



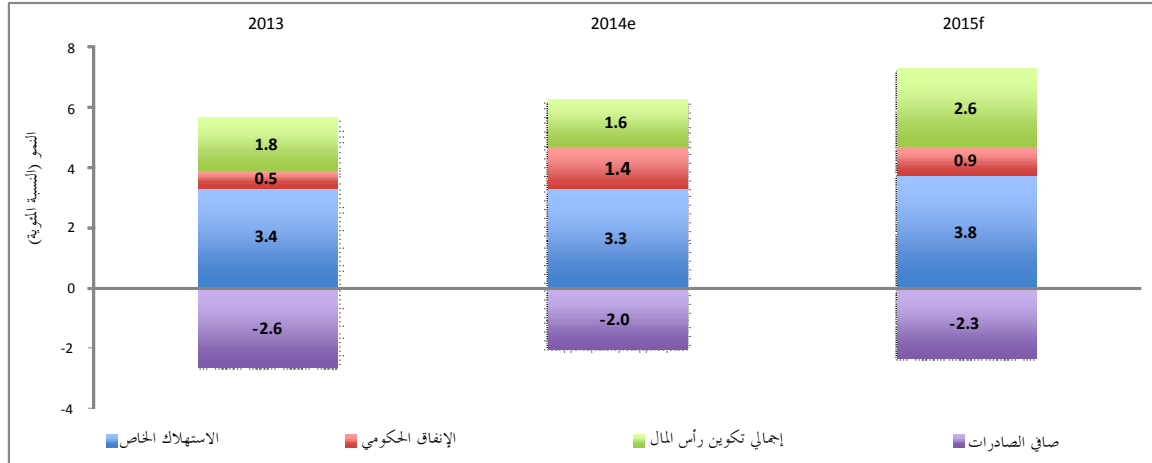
المصدر: حسابات تستند إلى معلومات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ٢٠١٤. ملاحظة: ق = تقديرات، ن = تنبؤات. والبيانات المتعلقة بأفريقيا لا تشمل ليبيا.

الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص: محركان رئيسيان للنمو

١١ - يظل الاستهلاك الخاص الذي شهد نمواً بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ مقارنةً بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٣، والاستثمار الخاص الذي شهد نمواً بنسبة ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ مقارنةً بنسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٣، يشكّلان المحركين الرئيسيين لنمو الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل الثاني أدناه). ويستند نمو الاستهلاك الخاص إلى تعاظم الطلب المحلي نتيجة لزيادة ثقة المستهلكين وتوسع الطبقة الوسطى. أما الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال) فهو مدفوع بالدرجة الأولى بتحسين بيئة الأعمال التجارية. كما شكلت زيادة الإنفاق الحكومي على الهياكل الأساسية دافعا هاما لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤. ويتوقع أن تنخفض مساهمة الإنفاق الحكومي إلى نسبة ٠,٩ نقطة مئوية في عام ٢٠١٥ بسبب التدابير المتخذة لتصحيح أوضاع المالية العامة، ومعظمها في وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا.

الشكل الثاني

أداء النمو في أفريقيا وعناصر هذا النمو في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥



المصدر: حسابات تستند إلى معلومات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ٢٠١٤، وبيانات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٤.

ملاحظة: ق = تقديرات؛ ن = تنبؤات.

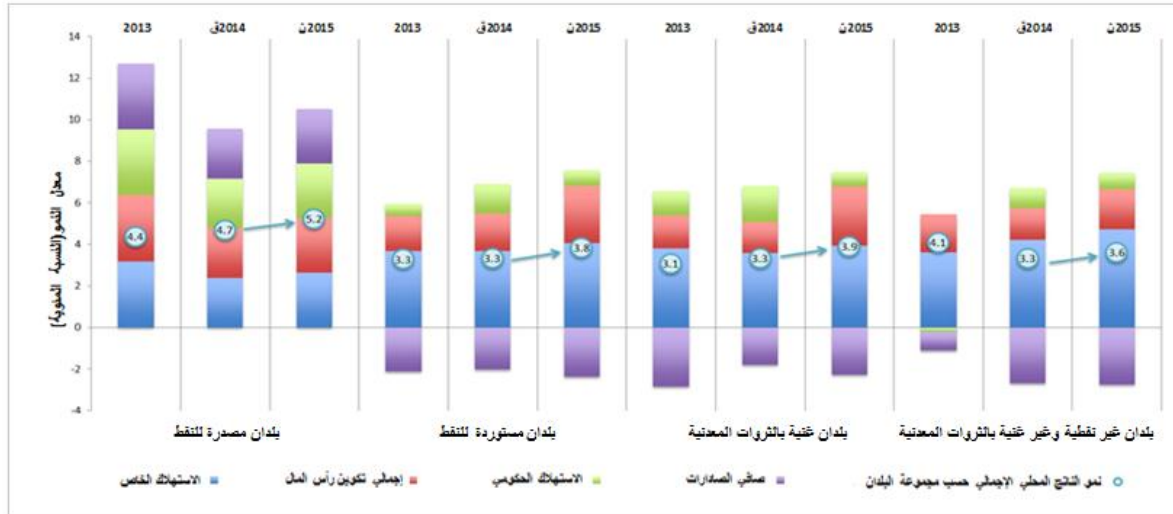
استمرار التفاوت في معدلات النمو بين المجموعات الاقتصادية والمناطق دون الإقليمية

١٢ - شهدت البلدان الأفريقية المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا) معدلات نمو أسرع مما شهده غيرها من البلدان الأفريقية في عام ٢٠١٤، حيث بلغ معدل النمو فيها ٤,٧ في المائة مقارنةً بنسبة ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ (انظر الشكل الثالث أدناه). وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، يُتوقع أن يستمر ارتفاع معدل النمو في هذه المجموعة من البلدان خلال عام ٢٠١٥، ليلعب ٥,٢ في المائة، بسبب انتعاش نمو الاستهلاك والاستثمار.

١٣ - ويتوقع أن تشهد البلدان المستوردة للنفط نمواً قدره ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، بعد أن ظل راكداً عند معدل ٣,٣ في المائة خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وزيادة ثقة المستهلكين وقطاع الأعمال التجارية. ويُتوقع أن ينمو الاستهلاك الخاص بمقدار ٤,١ في المائة والاستثمار الخاص بمقدار ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥.

الشكل الثالث

أداء النمو وعناصر نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المجموعات الاقتصادية في أفريقيا
خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥



المصدر: حسابات تستند إلى معلومات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ٢٠١٤، وبيانات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٤.
ملاحظة: ق = تقديرات؛ ن = تنبؤات. والبيانات المتعلقة بالنمو في البلدان المصدرة للنفط لا تشمل ليبيا.

١٤ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، يُتوقع أن يستمر زخم النمو في وسط أفريقيا. ويُتوقع أن يستمر معدل النمو في الارتفاع ليصل إلى ٤,٨ في عام ٢٠١٥، بعد تسارعه من ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ (انظر الشكل الرابع أدناه)، مدفوعا بارتفاع مستوى الإنفاق العام على مشاريع الهياكل الأساسية التي تتطلب رؤوس أموال كثيفة في الكاميرون والكونغو، وتطوير حقول نفط وغاز جديدة في تشاد والكاميرون.

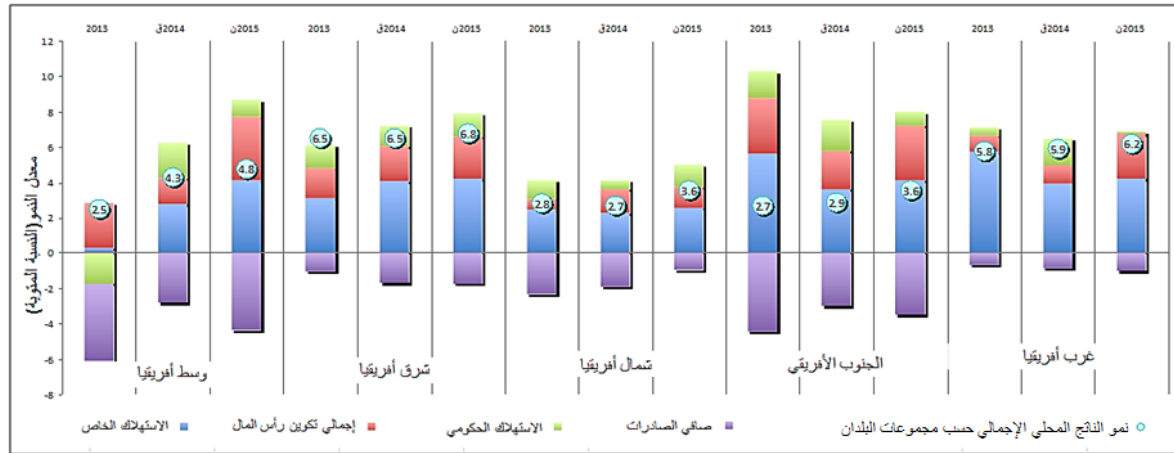
١٥ - وقد استمر تعزيز التكامل الإقليمي في جماعة شرق أفريقيا في تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى ٦,٨ في المائة في المنطقة بعد ركوده عند مستوى ٦,٥ في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ (انظر الشكل الرابع). وستظل أوغندا وجيبوتي وكينيا محركات رئيسية للنمو في عام ٢٠١٥. ويستند النمو في جيبوتي إلى الاستثمارات الكبيرة في قدرات موانئ البلد، المدفوعة بقوة الطلب الإثيوبي على خدمات الموانئ. ويشكل التوسع السريع في الخدمات المصرفية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتنامي الطبقة الوسطى، والتوسع الحضري، والاستثمار في الهياكل الأساسية، ولا سيما السكك الحديدية، حافزا للنمو في كينيا. أما أوغندا فسيستند النمو فيها إلى زيادة النشاط في قطاعات مثل البناء والخدمات المالية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٦ - لم ينتعش النمو في شمال أفريقيا (باستثناء ليبيا) على الرغم من تحسن الاستقرار السياسي في تونس. وشهد معدل النمو انخفاضا طفيفا من ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٤. وتمثلت المعوقات الرئيسية أمام النمو في ضعف أسعار النفط، وتباطؤ الاستثمار في مصر، واعتماد سياسات نقدية صارمة في الجزائر والسودان ومصر والمغرب. بيد أنه من المتوقع أن يتحسن معدل النمو في عام ٢٠١٥ مع توطد الاستقرار في مصر التي تعد أكبر اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. ويُتوقع كذلك أن يتدعم نمو الناتج الإجمالي المحلي بالإنفاق الحكومي على مشاريع الهياكل الأساسية في المنطقة دون الإقليمية.

١٧ - ويُتوقع أن يشهد الجنوب الأفريقي تسارعا في نمو الناتج المحلي الإجمالي، من ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٦ في المئة في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل الرابع)، مدفوعا بزيادة الاستثمار في قطاعات من غير قطاع الماس في بوتسوانا، وانتعاش الاستهلاك الخاص في جنوب أفريقيا، وزيادة الاستثمار في التعدين والتقيب عن الغاز الطبيعي في موزامبيق. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن يتدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي بتسارع الاستهلاك الخاص وسط تزايد ثقة المستهلكين في بلدان المنطقة دون الإقليمية. بيد أن هبوط أسعار النفط والمعادن يشكل تهديدا لتوقعات نمو هذه المنطقة دون الإقليمية في الأجل المتوسط، نظرا لكون ثلثي البلدان فيها بلدانا غنية بالمعادن أو مصدرة للنفط.

الشكل الرابع

أداء نمو أفريقيا وعناصر هذا النمو حسب المنطقة دون الإقليمية في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥



المصدر: حسابات تستند إلى معلومات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ٢٠١٤، وبيانات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لـ إيكونوميست، ٢٠١٤.

ملاحظة: ق = تقديرات؛ ن = تنبؤات. والبيانات المتعلقة بالنمو في شمال أفريقيا لا تشمل ليبيا.

١٨ - وشهدت منطقة غرب أفريقيا في عام ٢٠١٤ نموا نسبته ٥,٩ في المائة، أي بمعدل نمو أعلى من معدل عام ٢٠١٣. بمقدار نقطة مئوية واحدة. ويُتوقع أن يتسارع النمو في تلك المنطقة دون الإقليمية إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٥ (انظر الشكل الرابع). وتشكل الزيادة في الاستهلاك الخاص والاستثمارات الخاصة، ولا سيما في السنغال وكابو فيردي ونيجيريا، محركي النمو الرئيسيين. وفي عام ٢٠١٥، يُتوقع أن يزداد الاستهلاك الخاص في تلك المنطقة دون الإقليمية بمعدل ٣,٥ في المائة والاستثمارات الخاصة بمعدل ٢,٥ في المائة، وهو ما يشكل ارتفاعا مقارنة بأرقام عام ٢٠١٤. ويشكل قطاع الخدمات في نيجيريا أيضا محركا رئيسيا للنمو في غرب أفريقيا. غير أنه يوجد قدر من عدم التيقن في هذه المنطقة دون الإقليمية بسبب التحديات السياسية في مالي وتفشي مرض إيبولا، وهما عاملان يُتوقع أن يشكلان أكبر خطرين داخليين رئيسيين على اقتصادات غرب أفريقيا. ولكن تقديرات أصدرتها مؤخرا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا^(١) تكشف أن أثر إيبولا على النمو يُتوقع أن يكون ضئيلا للغاية.

تأثير هامشي لأسعار النفط على النمو

١٩ - على الرغم من استمرار هبوط أسعار النفط الخام خلال الفترة بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بمتوسط شهري قدره ٨ في المائة، فإن أثره على نمو أفريقيا كان هامشيا. وفي الواقع، أسهم انخفاض الأسعار في نمو الناتج المحلي الإجمالي للقارة بنسبة إضافية قدرها ٠,٣ في المائة، وذلك بسبب الأثر الإيجابي على البلدان المستوردة للنفط والأثر السلبي الهامشي على البلدان المستوردة للنفط، بالنظر إلى استمرار انخفاض قيمة عملاتها المحلية (وبخاصة في أنغولا وغانا ونيجيريا).

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأثر الهامشي لاستمرار انخفاض أسعار النفط على النمو قد تأكد في القطاعات غير النفطية، مدفوعا بتوسع قطاعات الخدمات في بعض البلدان مثل رواندا وكينيا، وتعزز التجارة بين البلدان الأفريقية في قطاعات الصناعات التحويلية، وتحسن الإنتاجية، والتحول الهيكلي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٤).

٢١ - وقد حمت البلدان المصدرة للنفط نفسها إلى حد ما من تقلبات أسعار النفط الخام عن طريق ادخار عائدات النفط خلال فترات ارتفاع أسعاره واستخدام هذه المدخرات للتخفيف من وقع انخفاض أسعار النفط الخام على اقتصاداتها.

(١) Economic Commission for Africa, *Socio-Economic Impacts of Ebola on Africa* (2014) متاح على الموقع الشبكي: www.uneca.org/publications/socio-economic-impacts-ebola-africa.

أثر اقتصادي طفيف لتفشي إيبولا على الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا

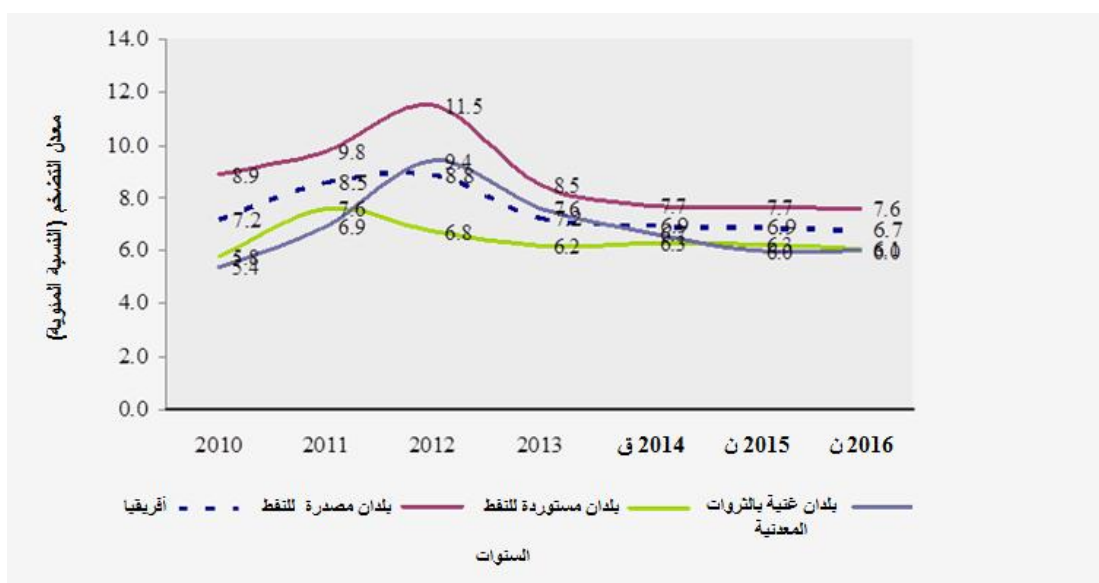
٢٢ - على الرغم من الضرر الكبير الذي حاق بالناتج المحلي الإجمالي للبلدان الثلاثة الأكثر تضررا (سيراليون وغينيا وليبيريا) من جراء تفشي إيبولا، فمن المتوقع أن تكون تداعياته طفيفة على الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية ولأفريقيا ككل. ذلك أن سيراليون وغينيا وليبيريا تمثل مجتمعة ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغرب أفريقيا و ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا ككل. وتكشف التوقعات الخاصة بعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ أن النمو في غرب أفريقيا سيتأثر بنسبة ٠,١ في المائة، أما في أفريقيا ككل فلن يزيد الأثر على ٠,٠٢ في المائة^(١).

التضخم: استمرار الاتجاه التنازلي

٢٣ - يُتوقع أن يستمر الاتجاه التنازلي للتضخم الذي تشهده أفريقيا منذ عام ٢٠١٢. ويُتوقع أن يستقر معدل التضخم عند مستوى ٦,٩ في المائة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ثم ينخفض إلى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ (انظر الشكل الخامس أدناه). كما يُتوقع أن تشهد البلدان المصدرة للنفط زيادة في التضخم في عام ٢٠١٥، قبل أن يطرأ انخفاض طفيف على معدله في عام ٢٠١٦. ويُلاحظ أن انخفاض أسعار الصرف يشكل الدافع الرئيسي لزيادة التضخم في البلدان المصدرة للنفط، وأن له آثارا هامشية على البلدان المستوردة للنفط والبلدان الغنية بالثروة المعدنية، ولعل مرد ذلك إلى مضاعفات انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية على الصعيد العالمي.

الشكل الخامس

معدل التضخم حسب المجموعات الاقتصادية في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦



المصدر: حسابات تستند إلى معلومات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ٢٠١٤.

ملاحظة: ق = تقديرات؛ ن = تنبؤات.

٢٤ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، يتوقع أن تشهد منطقة وسط أفريقيا أدنى معدل للتضخم، ويرجع ذلك أساساً إلى السياسة النقدية المشتركة التي يتبعها معظم بلدان تلك المنطقة، من خلال العملة المشتركة المثبت سعر صرفها باليورو، ألا وهي فرنك الجماعة المالية الأفريقية. ويتوقع أن تكون المنطقة التي تعرف ثاني أدنى معدل تضخم هي منطقة الجنوب الأفريقي، بسبب انخفاض أسعار النفط وأسعار الغذاء العالمية، فضلاً عن تحسن الإمدادات الغذائية الداخلية في زامبيا وملاوي، واتباع سياسة نقدية أكثر صرامة في جنوب أفريقيا وليسوتو، وارتفاع قيمة العملات المحليتين في بوتسوانا وزامبيا.

استمرار انخفاض قيمة معظم العملات الأفريقية

٢٥ - سيستمر انخفاض أسعار الصرف في معظم البلدان الأفريقية بسبب انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية، وتشديد السياسات النقدية في البلدان المتقدمة النمو، واتساع هوة العجز التجاري والمالي. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة عملة جنوب أفريقيا بنسبة ١,٢ في المائة لتبلغ ١٠,٦٦ راند مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥، وإن كان من المحتمل أن يظل سعر الراند متقلبا نوعاً ما لكونه أكثر العملات الأفريقية

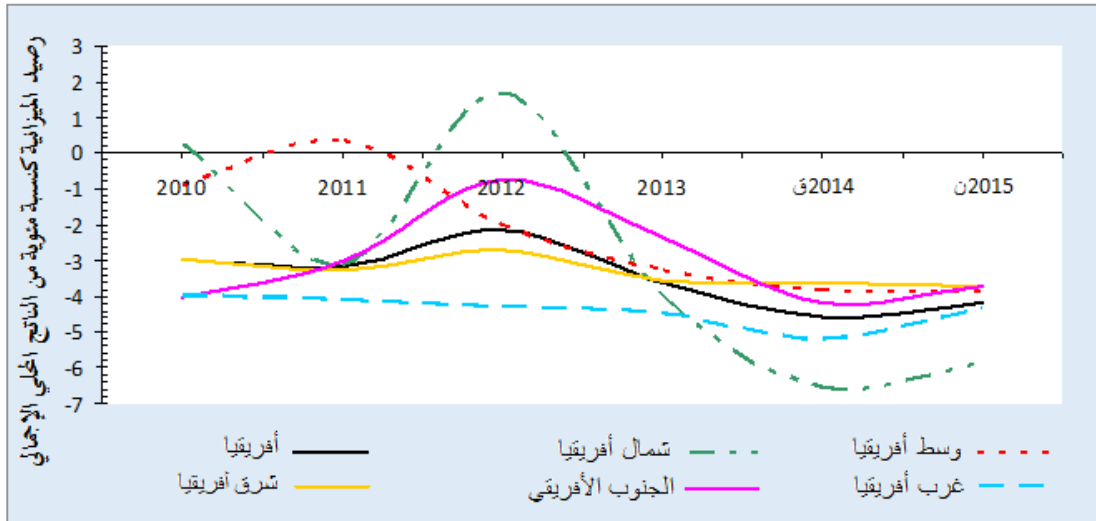
تداولاً. وقد خفض المصرف المركزي لنيجيريا قيمة النيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ للحد من تآكل احتياطات النقد الأجنبي، ورفع سعر الفائدة الأساسي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣ في المائة. وانخفضت قيمة الشلن الكيني في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على خلفية تدني أسعار الشاي وانخفاض التدفقات السياحية بسبب المخاوف الأمنية. وفي منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ارتفعت قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل الدولار في عام ٢٠١٤، بيد أنه من المتوقع أن تنخفض في عام ٢٠١٥.

تقلص العجز المالي

٢٦ - ازداد متوسط العجز المالي في المنطقة من ٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ (انظر الشكل السادس أدناه)، ولكن من المتوقع أن يتقلص إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٥، على إثر حالات انخفاض في شمال أفريقيا (من ٦,٦ إلى ٥,٨ في المائة) والجنوب الأفريقي (من ٤,٢ إلى ٣,٧ في المائة) وغرب أفريقيا (من ٥,٢ إلى ٤,٣ في المائة).

الشكل السادس

متوسط رصيد الميزانية حسب المناطق دون الإقليمية في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



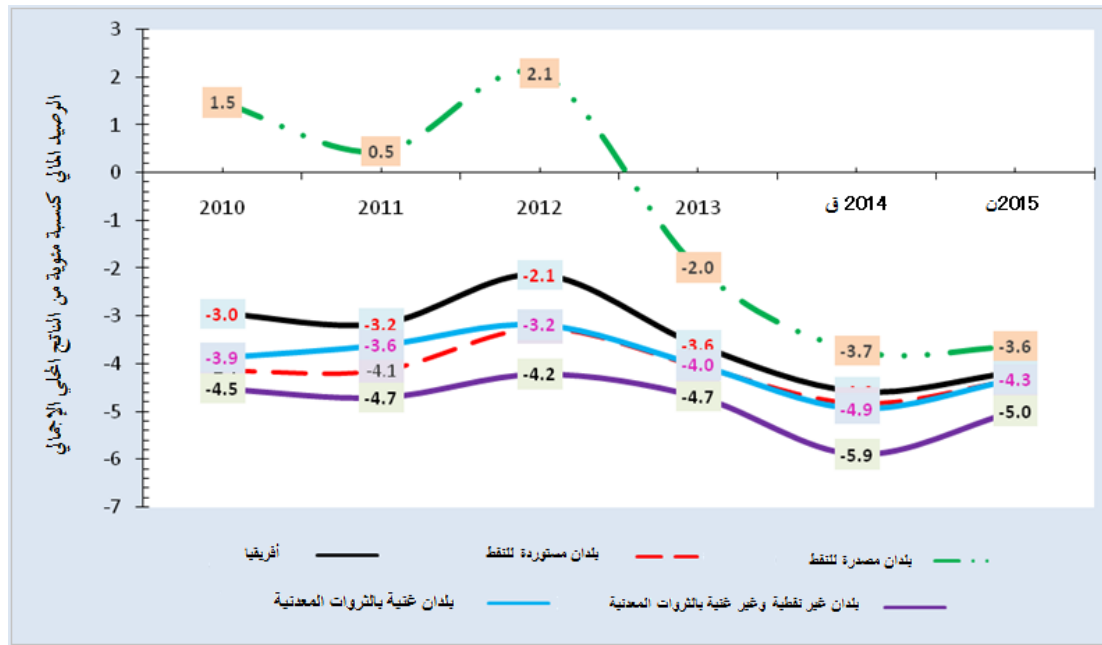
المصدر: حسابات تستند إلى معلومات من وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لرحلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٤.

٢٧ - ويشكل تدهور أسعار النفط الدافع الرئيسي وراء زيادات العجز المالي لدى البلدان المصدرة للنفط، بالإضافة إلى إعانات الوقود والإنفاق على الهياكل الأساسية في العديد من

البلدان. ويُتوقع أن تحقق البلدان المستوردة للنفط والبلدان الغنية بالثروات المعدنية والبلدان غير الغنية بالثروات النفطية أو المعدنية أكبر قدر من المكاسب، حيث ستحقق ٠,٦ و ٠,٩ و ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ على خلفية انخفاض أسعار النفط (انظر الشكل السابع أدناه).

الشكل السابع

متوسط رصيد الميزانية حسب المجموعات الاقتصادية في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥



المصدر: حسابات تستند إلى معلومات من وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لرحلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٤.

تأوي أسعار النفط سيؤثر على أرصدة الحسابات الجارية

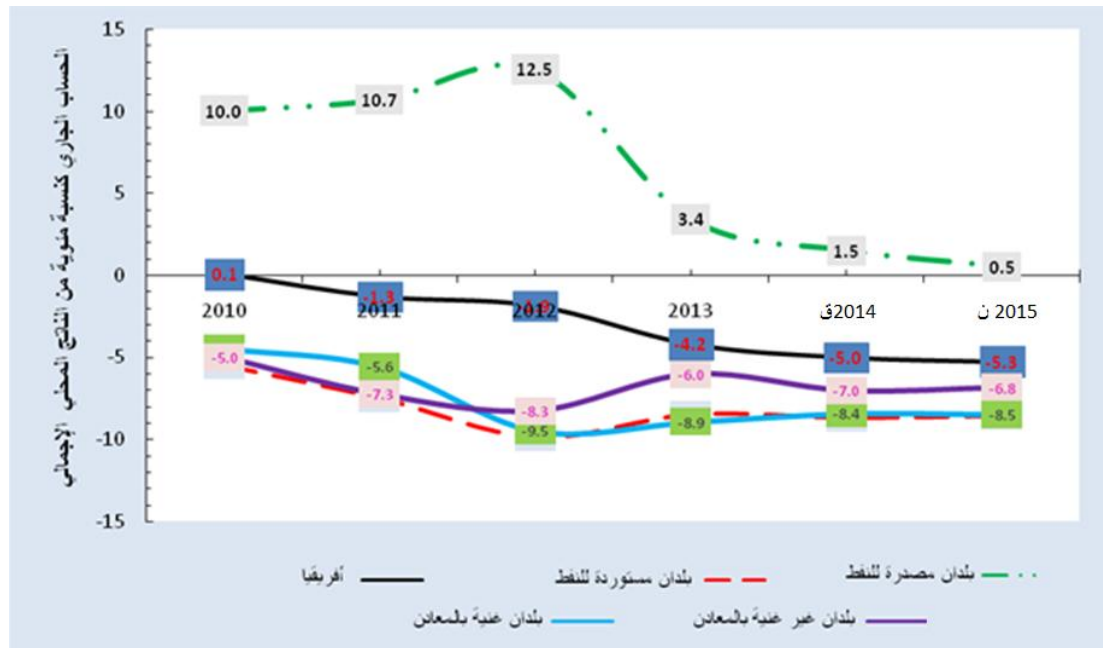
٢٨ - سيستمر العجز الإجمالي للحسابات الجارية لأفريقيا بسبب حالات العجز التجاري وزيادة الطلب على السلع الرأسمالية. وستحافظ البلدان المصدرة للنفط على فوائض حساباتها الجارية، ولكن هذه الفوائض ستكون أقل بكثير في عام ٢٠١٥ مما كانت عليه في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، بينما سيستمر العجز في الحسابات الجارية للمجموعات الاقتصادية الأخرى (انظر الشكل الثامن أدناه).

٢٩ - وبصورة أكثر تحديداً، تفاقم عجز الحسابات الجارية للبلدان المستوردة للنفط بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية في عام ٢٠١٤ فبلغ ٨,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإن كان يُتَظَر

أن يتحسن في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٨,٦ في المائة. وستستمر حالات عجز كبيرة في الحسابات الجارية للبلدان الغنية بالثروات المعدنية بسبب اعتمادها على الخدمات المستوردة والعجز الهيكلي الذي تعانيه في حسابات إيراداتها، مع استمرار الشركات المتعددة الجنسيات (التي تهيمن على قطاعات التعدين في البلدان الأفريقية) في سداد ديونها الخارجية وترحيل أرباحها إلى بلدانها (وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لـ مجلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٤). وبعد تحسن بحوالي ٠,٥ نقطة مئوية في عام ٢٠١٤، يُتوقع أن تتفاقم حالات العجز في الحسابات الجارية لهذه الاقتصادات بمقدار ٠,٠٤ نقطة مئوية لتبلغ ٨,٥ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي في عام ٢٠١٥. وستعاني البلدان غير المصدرة للنفط والبلدان غير الغنية بالثروات المعدنية أكبر حالات العجز في حساباتها الجارية، ويرجع ذلك أساساً إلى محدودية فرص استفادتها من احتياطات النقد الأجنبي.

الشكل الثامن

رصيد الحساب الجاري حسب المجموعات الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



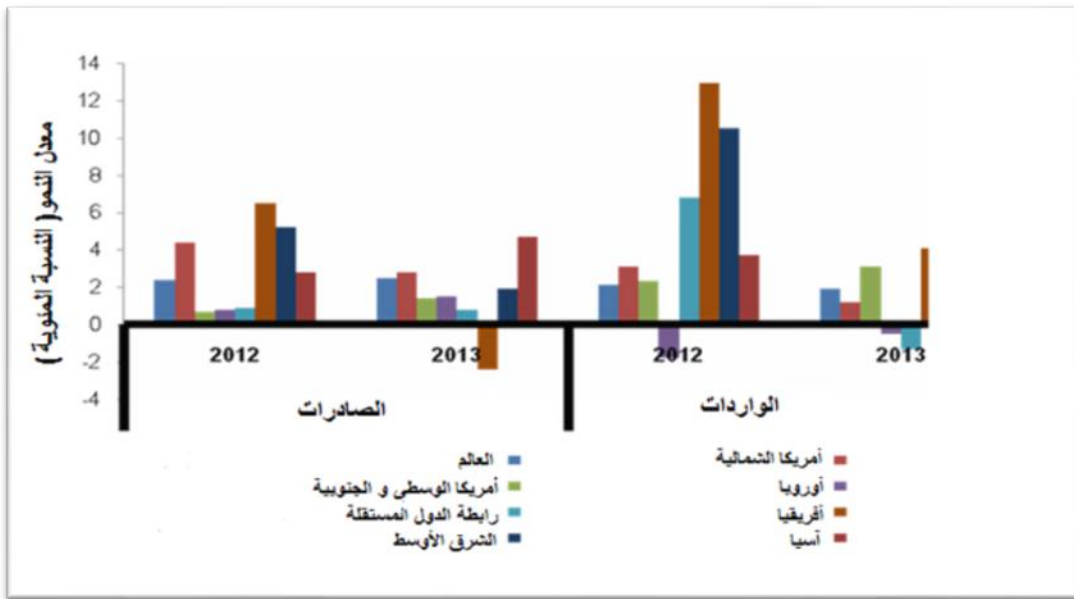
المصدر: حسابات تستند إلى معلومات من وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لـ مجلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٤. ملاحظة: ق = تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ن = تنبؤات.

ازدهار تجارة البضائع: تراجع تدريجي

٣٠ - تراجعت صادرات أفريقيا من البضائع بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣، بعد أن سجلت أحد أعلى معدلات النمو من بين كل مناطق العالم إذ بلغ ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ (انظر الشكل التاسع أدناه). وكان النمو مدفوعا أساسا بصادرات الوقود والموارد الطبيعية في شكلها الخام، والتي شكلت حوالي ثلثي مجموع الصادرات. ونتج هذا التراجع في صادرات البضائع عن الاتجاه التنافسي في أسعار السلع الأساسية التي لا تزال تغطي عليها الموارد الطبيعية. وهذا يؤكد حاجة أفريقيا إلى تنويع قاعدتها للإنتاج والتصدير عن طريقة إضافة القيمة إلى صادراتها من السلع الأساسية.

الشكل التاسع

نمو تجارة البضائع العالمية حسب المناطق في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣

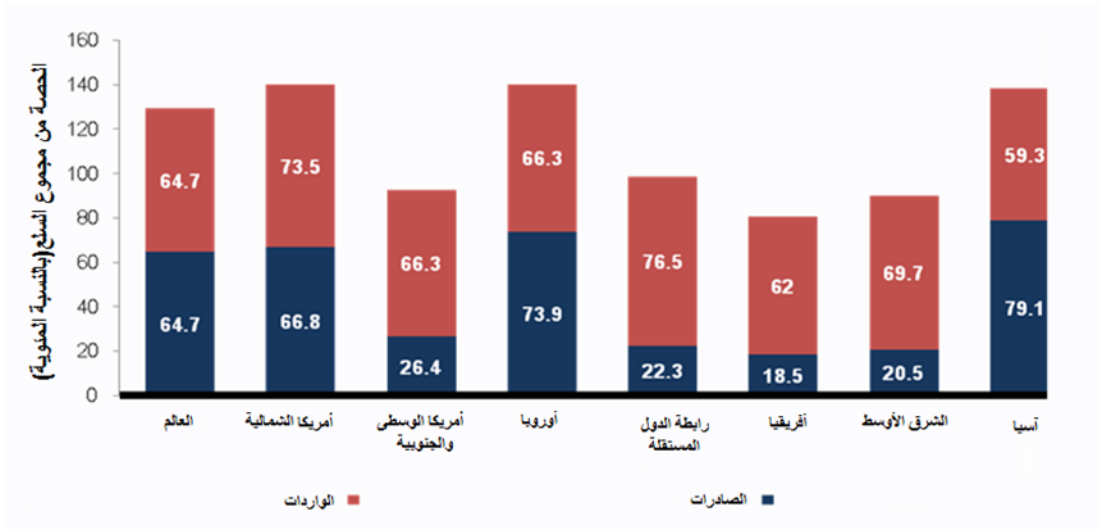


المصدر: منظمة التجارة العالمية، ٢٠١٤.

٣١ - في عام ٢٠١٣، صدرت أفريقيا أدنى حصة من السلع المصنعة معبرا عنها بالنسبة المئوية من مجموع صادرات البضائع لأي منطقة، حيث بلغت ١٨,٥ في المائة، بينما صدرت آسيا أكبر حصة، تليها أوروبا (انظر الشكل العاشر أدناه). وكان الاتجار في السلع الوسيطة والمشاركة في أعلى درجات سلاسل القيمة العالمية وراء ارتفاع حصة السلع المصنعة من مجموع صادرات وواردات أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا من البضائع. ويجسد انخفاض أرقام صادرات أفريقيا تدني مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

الشكل العاشر

حصة السلع المصنعة من مجموع تجارة البضائع حسب المناطق في عام ٢٠١٣



المصدر: بيانات منظمة التجارة العالمية، ٢٠١٤.

التدفقات الأجنبية الخاصة: اتجاه صعودي

٣٢ - لا تزال أفريقيا تحتذب قدرا متزايدا من رأس المال الخاص بسبب تحسن بيئة الأعمال التجارية والارتفاع المطرد للتصنيفات الإيجابية للمؤسسات، نتيجة لأموال منها على سبيل المثال التحسينات المدخلة على الصعيد التنظيمي، من قبيل التي لوحظت في رواندا وموريشيوس. ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مصدرا خارجيا كبيرا للتمويل، لكن التحويلات تجاوزته في عام ٢٠١٠ (انظر الشكل الحادي عشر أدناه)، وهي تشكل كذلك أكثر مصادر التمويل الخارجي استقرارا. فقد ارتفعت نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٥ في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن تواصل ارتفاعها لتبلغ ٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ نظرا لأن المزيد من المغتربين الأفارقة يسعون إلى الاستثمار في بلدانهم الأصلية. ولكي تستفيد القارة من تنامي التحويلات، فهي بحاجة إلى خفض تكلفة إرسال الأموال ووضع أدوات مالية تتيح توجيه التحويلات نحو البرامج الإنمائية.

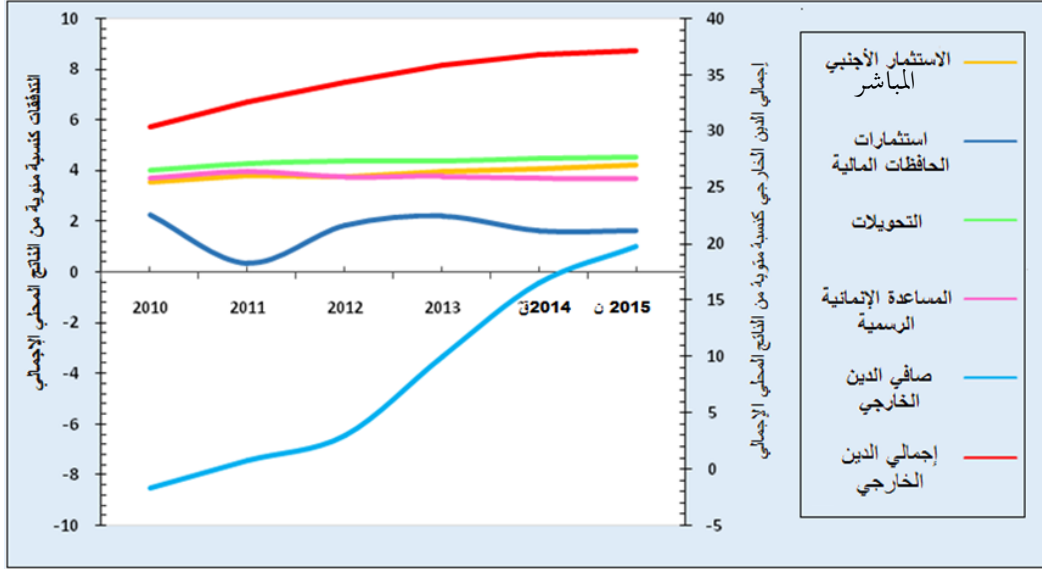
٣٣ - ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر ثاني أكبر مصادر التدفقات الوافدة للأسهم الخاصة الخارجية. فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٥٧,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٦١,١ بليون دولار في عام ٢٠١٤، ويتوقع أن يواصل ارتفاعه ليصل إلى ٦٦,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٥، أي ما يعادل ٣,٩ في المائة و ٤,١ في المائة و ٤,٢ في المائة من الناتج

المحلي الإجمالي لهذه السنوات على التوالي. إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال متركزا نسبيا في قطاعات الموارد، وهناك حاجة إلى وضع سياسات ترمي إلى تنويع هذا الاستثمار بحيث يشمل قطاع الصناعات التحويلية.

٣٤ - وبلغ متوسط تدفقات الحوافز المالية حوالي ١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥. بيد أن هذه التدفقات متقلبة لأنها تتأثر في كثير من الأحيان بمواقف السياسات النقدية العالمية والتوقعات السياسية في البلدان النامية والناشئة. وانخفضت هذه التدفقات من ٣١,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٢٤,١ بليون دولار في عام ٢٠١٤، لكن يتوقع أن ترتفع إلى ٢٥,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من الانتعاش البطيء للاقتصادات المتقدمة والناشئة، يُتوقع أن تتواصل زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتدفقات الاستثمار في حوافز الأسهم، مما يؤكد شهية القطاع الخاص العالمي لاستغلال الفرص المتاحة في القارة. وتكتسي الأسواق الجديدة أهمية بالغة لجذب رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية، حيث جلبت ٢٥,١ في المائة و ٢٦,٣ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أفريقيا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، على التوالي، و ٩٠ في المائة و ٦٣,٢ في المائة من تدفقات الحوافز المالية إليها. وفي عام ٢٠١٥، من المتوقع أن تجذب الأسواق الجديدة ٢٧ في المائة و ٥٩ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الحوافز المالية.

الشكل الحادي عشر

تدفقات التمويل الخارجي الوافدة في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: حسابات تستند إلى معلومات من وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لـ إيكونوميست، ٢٠١٤؛ وإحصاءات الأونكتاد، ٢٠١٤.

ملاحظة: ق: تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ن: تنبؤات.

٣٥ - وتعد التدفقات المالية غير المشروعة إلى خارج القارة الناتجة عن سوء تسعير التجارة أمراً شائعاً في الاقتصادات الغنية بالموارد. وتقدر هذه التدفقات بما يقارب ٦٠ بليون دولار في السنة وزادت بنسبة ٣٢,٥ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩. ويعادل المجموع التراكمي للتدفقات المالية غير المشروعة، خلال هذه الفترة، تقريباً جميع المساعدات الإنمائية الخارجية التي تلقتها أفريقيا^(٢). ويمكن للتدخلات السياسية من خلال الحوافز الضريبية والرصد الوثيق أن تساعد في الحد منها.

٣٦ - وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً رئيسياً للتمويل العام الخارجي بالنسبة للعديد من البلدان. فقد شكلت هذه المساعدة ٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

(٢) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الوثيقة E/CA/CM/47/6؛ والوثيقة AU/CAMEF/MIN/6(IX)، "Progress report of the High-level Panel on Illicit Financial Flows from Africa" (2014) وهي متاحة على الموقع الشبكي: www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/COM/com2014/com2014-hlp_panel_on_illicit_financial_flows_from_africa-english.pdf

لأفريقيا في عام ٢٠١٣ و ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٤. إلا أن صعود وهبوط هذه المساعدة يبقى مرتبطاً بأولويات الشركاء الإنمائيين (القصيرة الأجل في كثير من الأحيان)، الذين يمكن أن يكونوا مدفوعين باعتبارات غير إنمائية، بما في ذلك الاعتبارات الجغرافية السياسية والأمنية. ولهذا السبب، يجب على أفريقيا أن تعطي الأولوية للتمويل وتحشد الموارد اللازمة لتحقيق التغير الهيكلي.

٣٧ - وقد بقي إجمالي الدين الخارجي منذ عام ٢٠١٠ عند مستوى يزيد عن ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٣٧,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يمثل صافي الدين الخارجي (أي إجمالي الدين ناقصاً الاحتياطيات) ما يعادل ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥. وقد ظل صافي الدين الخارجي سلبياً منذ عام ٢٠٠٦ بسبب الاحتياطيات الدولية العالية في الاقتصادات المصدرة للنفط. ولدى البلدان الغنية بالثروات المعدنية والمستوردة للنفط صافي دين خارجي إيجابي، وفي بعض الحالات القصوى^(٣) لديها معدلات عالية جداً، مما يثير إشكالات بشأن القدرة على تحمل الدين.

الأسهم الخاصة: بديل جديد لجمع موارد إضافية

٣٨ - بالنظر إلى عبء الدين الواقع على عاتق العديد من البلدان الأفريقية والتحديات التنمائية التي تواجهها القارة من جراء التوسع الحضري السريع والنمو السكاني والطلب المتزايد على الهياكل الأساسية، هناك حاجة إلى المزيد من الموارد. وقد تشكل الأسهم الخاصة جزءاً من الحل. فالبلدان التي أحرزت تقدماً أكثر من غيرها على صعيد النمو الاقتصادي خلال العقود الماضية هي تلك التي جذبت أكبر حصة من رأس المال السهمي الخاص^(٤).

٣٩ - وفكرة استخدام الأسهم الخاصة لجمع المزيد من الموارد فكرة واحدة بصفة خاصة لقطاع الصناعات التحويلية في أفريقيا، الذي يتألف أساساً من مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم. ونظراً لما تتسم به الوساطة المالية في أفريقيا من عدم مرونة متأصلة ولاارتفاع أسعار

(٣) من أمثلة ذلك تونس (٥٠ في المائة من الناتج المحلي)، وزمبابوي (٣٣٨ في المائة)، وسان تومي وبرينسيبي (١١٧ في المائة)، والسنغال (٢٥ في المائة)، والسودان (٥٥ في المائة)، وسيشيل (٩٠ في المائة)، وغانا (٢٨ في المائة)، وكابو فيردي (٥٩ في المائة)، وموريتانيا (٥٢ في المائة)، وموزامبيق (٢٨ في المائة).

(٤) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الوثيقة ECA/ADF/9/2، "Domestic resource mobilization: issues paper"، وهي متاحة على الموقع الشبكي: www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/ADF/ADFIx/adf_ix-issues_paper_1-domestic_resource_mobilization.pdf (٢٠١٤).

الفائدة التي تفرضها المصارف، يمكن للأسهم الخاصة كذلك أن تعزز التمويل المحلي من خلال توجيه الموارد نحو الاستثمار المتوسط والطويل الأجل.

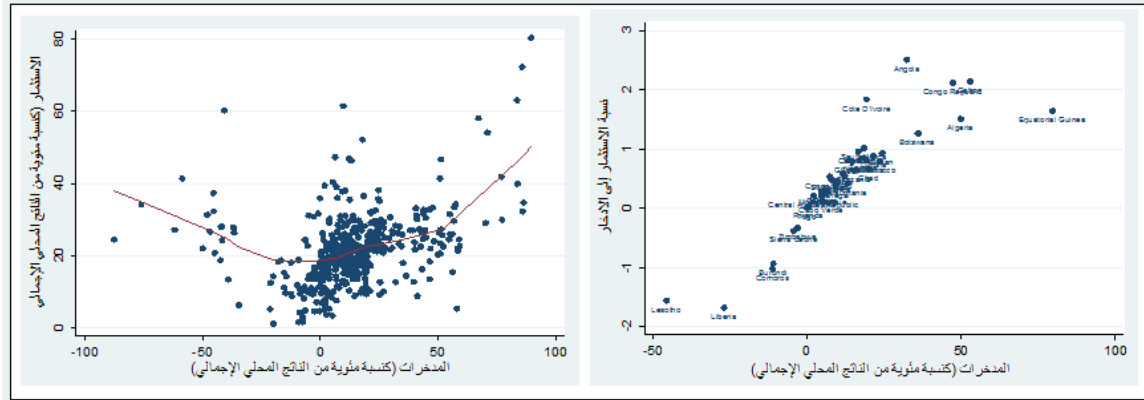
٤٠ - وقد ارتفعت استثمارات الأسهم الخاصة ارتفاعاً كبيراً خلال العقد الماضي، حيث بلغ متوسط نموها السنوي ٢٦ في المائة، مما يعكس تحسن بيئة الأعمال التجارية وسلامتها. والقطاعات التي تلقت أعلى حصة من التدفقات الخاصة الواردة في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٢ هي قطاعات السلع والخدمات غير الضرورية (٢٨ في المائة) والصناعة (٢٦ في المائة) والمواد (٢٠ في المائة) والطاقة (١٢ في المائة) والتكنولوجيا المالية وتكنولوجيا المعلومات (١٠ في المائة)^(٤).

البلدان الأفريقية ذات المدخرات الأعلى تقوم باستثمارات محلية أقل

٤١ - في ظل عدم التيقن السائد على الصعيد العالمي، يكتسي تنويع الموارد المطلوبة للاستثمار أهمية كبيرة نظراً لأنه يوفر قدراً من المرونة ويقلل من الاعتماد على المانحين. ويمثل خفض الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية سبيلاً لأفريقيا لكي تمضي قدماً نحو التحول الهيكلي. ويجب تعزيز تعبئة المدخرات المحلية الموجهة نحو الاستثمار. ففي شرق آسيا، استند النمو الاقتصادي الإقليمي إلى ارتفاع المدخرات والاستثمارات المحلية (معهد الشمال والجنوب، ٢٠١٠). بيد أن هذا الاتجاه نحو استغلال المدخرات المحلية لأغراض الاستثمار لم يُلاحظ بعد في العديد من البلدان الأفريقية، حيث يترع كبار المدخرين إلى تحقيق أكبر نسبة من المدخرات مقابل الاستثمارات، مما يشير إلى أنها لا تستثمر سوى التزر اليسير على الصعيد المحلي (انظر الشكل الثاني عشر أدناه). ولا تستثمر البلدان الأكثر ادخاراً في أفريقيا إلا قليلاً، ولا سيما البلدان المصدرة للنفط لأن تركيزها منصبٌّ على إيجاد حواجز عازلة تقيها الصدمات الخارجية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٤).

الشكل الثاني عشر

المدخرون والمستثمرون في أفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠



المصدر: حسابات تستند إلى مؤشرات التنمية العالمية.

جيم - المخاطر وأوجه عدم اليقين التي تكتنف استمرار النمو في أفريقيا

٤٢ - ثمة عدد من المخاطر الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر على التوقعات المتعلقة بأفريقيا في الأجل المتوسط. إذ يمكن أن يعوق أداء أفريقيا التجاري في الأجل المتوسط استمرار انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية، وببطء الانتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان، وانخفاض الطلب على السلع الأساسية في الصين.

٤٣ - وفضلاً عن ذلك، قد يؤدي تشديد الشروط المالية العالمية في الاقتصادات المتقدمة إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يفضي إلى تدفق رأس المال الخاص إلى الخارج وتزايد تقلبات العملات. وقد يؤثر ذلك في اقتصادات الأسواق الجديدة مثل اقتصادات جنوب أفريقيا وزامبيا وغانا ونيجيريا، لأن انعكاس اتجاه تدفقات رؤوس الأموال قد يقود إلى إضعاف عملاتها. وفي حين يمكن للضوابط المفروضة على تدفقات رأس المال أن تتيح حلاً مؤقتاً في هذا الصدد، فإن الأخذ باستراتيجيات أكثر متانة، مثل تكييف استراتيجيات وخطط التمويل وتحسين بيئة الأعمال التجارية لاستبقاء رؤوس الأموال، يمكن أن يضطلع بدور حيوي في هذا الصدد.

٤٤ - ولا تزال هناك دواع للقلق تتمثل في عدم الاستقرار السياسي والإرهاب والعنف في عدد من البلدان الأفريقية، منها جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال وكينيا وليبيا وليسوتو ومالي ونيجيريا. ومع ذلك، فقد انخفض

عدد النزاعات المسلحة في أفريقيا منذ عام ٢٠٠٠، ويجري تنفيذ المزيد من المبادرات على صعيد القارة لمعالجة قضايا السلم والأمن^(٥).

٤٥ - وتطرح الصدمات المرتبطة بالأحوال الجوية تهديدا بالنظر إلى أن معظم الاقتصادات الأفريقية لا تزال تعتمد على الأمطار في ممارساتها الزراعية. وسوف يساهم التعاون العالمي في التصدي لتغير المناخ إسهاما كبيرا في التخفيف من حدة بعض هذه المخاطر.

دال - الحاجة إلى ربط التحول الهيكلي بالتنمية الاجتماعية

٤٦ - يعود ضعف مستوى التنمية في أفريقيا جزئيا إلى بطء وتيرة الانتقال من الأنشطة القائمة على السلع الأساسية، وهو الأمر الذي يعوق التراكم الفعال لرأس المال المادي والبشري والاستفادة منه بكفاءة. ولضمان إسهام أداء اقتصادي قوي ومرن من خلال التصنيع والتجارة في التنمية المستدامة والشاملة للجميع، يجب أن تتبنى أفريقيا استراتيجيات للتنمية الاجتماعية تتماشى مع توسع القطاعات الصناعية الحديثة. فالخصائص الأساسية للتغيير الاقتصادي مرتبطة بالتحول الاجتماعي.

حدوث تحسّن في بعض المؤشرات

٤٧ - لا تزال أفريقيا تخرز تقدما مطردا نحو تحقيق النواتج الاجتماعية، استنادا إلى مقاييس الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انخفضت معدلات الفقر بصورة عامة في القارة وكان هناك تحسن ملحوظ في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية. وتحقق التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية في غالبية البلدان الأفريقية. وبلغت نسبة تمثيل النساء في البرلمانات ٢٠ في المائة حاليا، وهي ثاني أعلى نسبة في العالم بعد أمريكا اللاتينية. وقد تحسنت كذلك نواتج قطاع الصحة، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ من ١٤٦ إلى ٩٠ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي. وإضافة إلى ذلك، حدث انخفاض بنسبة ١ في المائة في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١١، حيث هبطت أعداد الإصابات الجديدة بين الأطفال بمقدار ٥٢ في المائة في نفس الفترة^(٦). غير أن هذه الأرقام الإجمالية تتفاوت تفاوتا كبيرا حسب الدخل والموقع ونوع

(٥) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، (2014) "Frontier markets in Africa: misconceptions in a sea of opportunities". متاح على الموقع الشبكي: www.uneca.org/sites/default/files/publications/africa_frontier_paper.pdf.

(٦) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآخرون، MDG Report 2014: Assessing progress in Africa toward the Millennium Development Goals: Analysis of the Common African Position on the post-2015 Development

الجنس. ولا تزال المجتمعات المحلية الريفية منخفضة الدخل والنساء والفئات الضعيفة مستبعدة من المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفقر وعدم المساواة يقودان إلى التهميش الاجتماعي

٤٨ - على الرغم من انخفاض معدلات الفقر، لا يزال عدم المساواة متغلغلا في المجتمعات الأفريقية، مما يرسخ ثلوث عدم التكافؤ وانخفاض الدخل والتهميش الاجتماعي. ويؤدي استمرار عدم المساواة على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي في أفريقيا إلى إضعاف أثر النمو الاقتصادي على الفقر. فتزايد التفاوت في إمكانية الحصول على التعليم والصحة وجني ثمارهما يحد بدرجة كبيرة من المكاسب التي يجلبها النمو للفقراء^(٧).

٤٩ - كذلك يؤدي عدم المساواة في توزيع الأصول والتفاوت في الحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية إلى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. فعلى سبيل المثال، تزيد احتمالات ترك أطفال الأسر المعيشية الأفقر للدراسة بمعدل ثلاث مرات عن سواهم. كما أن أكثر من ٩٠ في المئة من النساء في المناطق الحضرية يتلقين الرعاية أثناء الولادة على يد مهنين مدربين، في حين تنخفض هذه النسبة إلى ٧١ في المائة في المناطق الريفية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٣).

قياس مدى الإدماج الاجتماعي

٥٠ - قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استجابة لدعوة من دولها الأعضاء، بوضع أداة - مؤشر التنمية الاجتماعية في أفريقيا - لتقييم التقدم المحرز نحو تعزيز الإدماج الاجتماعي. ويهدف هذا المؤشر، الذي صُمم وفق نهج يستند إلى دورة الحياة، إلى قياس التقدم المحرز في الحد من الإقصاء في ستة أبعاد للرفاه، تشمل الصحة والتعليم والعمل والدخل. وأهم ما يميز هذه الأداة هو إمكانية استخدامها على مستويات مختلفة بالاستعانة بالبيانات الوطنية لتقييم تباين آثار الإقصاء وفقا للتباين بين المناطق الحضرية والريفية وبين الجنسين وبين مختلف الفئات السكانية، عن طريق رصد أوجه عدم المساواة داخل البلدان.

Agenda (Economic Commission for Africa, Addis Ababa, 2014). متاح على الموقع الشبكي: www.uneca.org/sites/default/files/publications/2014-mdg-report.pdf

M. Ravallion, "Growth, inequality and poverty: looking beyond averages", in *World Development*, vol. 29, No. 11, pp. (٧) 1803-1815 (2001). متاح على الموقع الشبكي: http://siteresources.worldbank.org/INTPGI/Resources/13996_MR.2.pdf;
A. Fosu, "Growth, inequality, and poverty reduction in developing countries: recent global evidence", Brooks World Poverty Institute Working Paper No. 147 (Manchester, 2011). متاح على الموقع الشبكي: www.bwpi.manchester.ac.uk/medialibrary/publications/working_papers/bwpi-wp-14711.pdf

وإلى جانب ذلك، يمكن استخدام النتائج المستقاة من مؤشر التنمية الاجتماعية في أفريقيا لتحديد الأسباب الكامنة وراء الإقصاء في كل بلد أو منطقة دون إقليمية، وتقييم أثر السياسات الاجتماعية على الإقصاء، مما يحسن فعالية الاستهداف في السياسات الاجتماعية.

الديناميات السكانية والتوسع الحضري

٥١ - من المتوقع أن يرتفع عدد سكان أفريقيا بمقدار ٣,٢ بليون نسمة بحلول عام ٢١٠٠ (من أصل الزيادة المتوقعة على الصعيد العالمي التي تبلغ ٤ بلايين نسمة). وسوف يرتفع عدد سكانها من هم في سن العمل بمقدار ٢,١ بليون نسمة في نفس الفترة، بحيث تصل نسبتهم إلى ٤١ في المائة من مجموع سكان العالم الذين هم في سن العمل بحلول عام ٢١٠٠، الأمر الذي يمثل طفرة بالمقارنة بنسبة الـ ١٢,٦ في المئة التي كانت عليها في عام ٢٠١٠^(٨). وإذا أُحسن استغلال هذه الزيادة في نصيب القارة من السكان البالغين سن العمل وما يترتب عليها من انخفاض في معدلات الإعالة من أجل تحقيق تحول هيكلية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق نتائج اقتصادية أفضل من خلال المكاسب المحققة في الإنتاجية والادخار والاستثمار.

٥٢ - وعلى الرغم مما تشهده أفريقيا من توسع حضري سريع، فهي لا تزال أقل قارات العالم من حيث التوسع الحضري. فلا يقطن إلا ٣٨ في المائة من سكان أفريقيا في المدن، ويبلغ معدل التحضر في معظم البلدان الأفريقية أقل من ٢٠ في المائة. ومع ذلك، فقد نمت المناطق الحضرية الأفريقية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ بوتيرة أسرع بـ ١,٧ مرة من المناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)، ٢٠١٠). ومع انتقال موقع النشاط الاقتصادي من الريف، أضافت أفريقيا ٤٣ مدينة جديدة، حيث أصبحت المدن الكبيرة والمناطق الحضرية الصغيرة تمثل ٥٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١١). بيد أن التنمية الحضرية في أفريقيا حدثت بمعزل عن التصنيع، مما أحدث آثاراً جانبية سلبية على العمالة غير الرسمية وعدم المساواة والفقرة.

(٨) P. Drummond, V. Thakoor and S. Yu, "Africa rising: harnessing the demographic dividend", International Monetary Fund Working Paper No. 14/143 (International Monetary Fund, Washington, D.C., 2014). متاح على الموقع الشبكي: www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp14143.pdf.

ما زالت مشكلة نوعية التعليم مطروحة

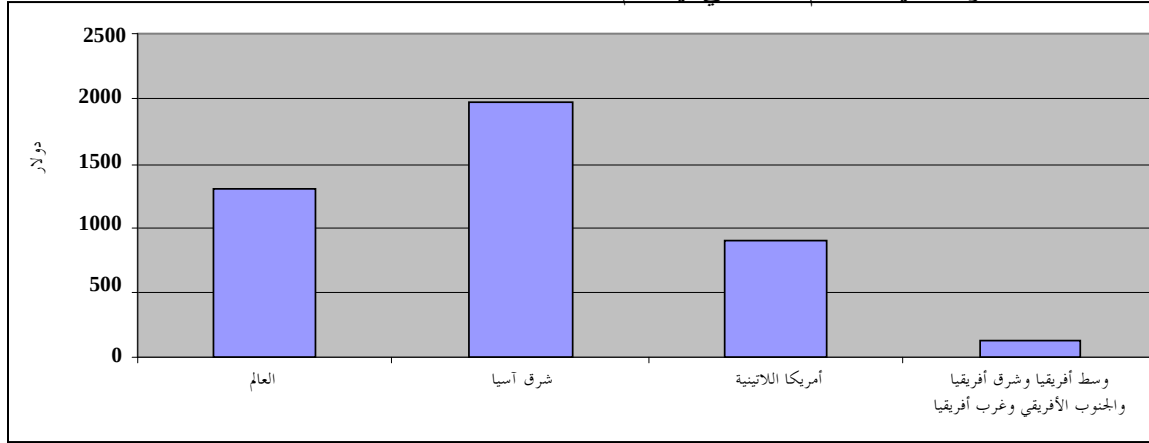
٥٣ - على الرغم من أن معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية زادت بنسبة ٢٤ في المائة في أفريقيا في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٢^(٩)، ما زالت معدلات إكمال الدراسة هي الأدنى في العالم. كما أن التحسن في معدلات الالتحاق، وإن كان جديرا بالملاحظة، لم يُفض إلى تحسن في نتائج التحصيل العلمي لأن نوعية التعليم تدهنت خلال نفس الفترة. وتشير البيانات إلى أن واحدا من كل ثلاثة أطفال في مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية لا يصل إلى عتبة الحد الأدنى من التحصيل فيما يتعلق بمبادئ الحساب والإلمام بالقراءة والكتابة، مما يؤدي إلى ثغرات في المهارات وإلى تزايد الحواجز التي تحول دون الاستفادة من الفرص الاجتماعية والاقتصادية^(٩).

٥٤ - والواقع أن نوعية التعليم لا تزال متدنية بصفة عامة في أفريقيا على الرغم من أن النظم التعليمية الجيدة لا غنى عنها لتوفير القوى العاملة الصناعية. ولا يزال اكتظاظ الفصول الدراسية الناتج عن تزايد أعداد التلاميذ يشكل تحديا. فمن أصل ١٦٢ بلدا تتوفر بيانات بشأنها، تتجاوز نسبة التلاميذ إلى المدرسين ١:٤٠ في ٢٦ منها؛ وتقع ٩٠ في المائة من هذه البلدان في أفريقيا (لضمان حصول التلاميذ على تعليم جيد النوعية، يتعين وجود مدرس لكل ٢٥ تلميذا في المرحلة الابتدائية). وتعاني أفريقيا من نقص في المدرسين قدره ١,٧ مليون مدرس، مما يؤكد الحاجة إلى توسيع نطاق برامج تدريب المعلمين (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٤). وفي حين زاد عدد الطلاب المسجلين في المدارس من ٦٢ مليون تلميذ في عام ١٩٩٠ إلى ١٤٩ مليون تلميذ في عام ٢٠١٢، لم تواكب الموارد هذه الزيادة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وآخرون، ٢٠١٤). ويبلغ الإنفاق العام السنوي على كل طفل في مرحلة التعليم الابتدائي في أفريقيا ١٣١ دولارا، وهو ما يعادل عُشر المتوسط العالمي ويقل كثيرا عن متوسط شرق آسيا الذي يبلغ ٩٧٤ دولارا (انظر الشكل الثالث عشر أدناه).

(٩) K. Watkins, "Too little access, not enough learning: Africa's twin deficit in education" (Brookings Institute Press, Washington, D.C., 2013).

الشكل الثالث عشر

تكلفة التلميذ الواحد في التعليم الابتدائي في عام ٢٠١٠



المصدر: حسابات تستند إلى معلومات من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٤).

الانتقال من المدرسة إلى العمل

٥٥ - يُعد إكمال التعليم الثانوي أمراً أساسياً لكي يتمكن الشباب من اكتساب ما يحتاجونه من مهارات لدخول دورات تدريب تقني مهني أكثر تحديداً، الأمر الذي يمكن أن يشجع على تحقيق مكاسب في الإنتاجية (المركز الأفريقي لإحداث التحول الاقتصادي، ٢٠١٤). وقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالمستوى الإعدادي من ٢٩ إلى ٤٩ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١١ في وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا. إلا أن معدلات إكماله، وخاصة بالنسبة للفتيات والشابات، لا تزال منخفضة في المتوسط حيث تبلغ ٣٧ في المائة، بل وترجح في الغالب كفة سكان المناطق الحضرية ذوي الدخل المرتفع.

٥٦ - إن توفير التعليم الذي يتيح تحويل المعرفة إلى طاقة منتجة أمر في غاية الأهمية بالنسبة لتصنيع في أفريقيا. ويشمل ذلك توسيع سبل الحصول على التعليم الثانوي. أما معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، التي من شأنها المساعدة على معالجة النقص في أعداد المدرسين، فهي تنمو بنسبة ٦ في المائة. بيد أن الالتحاق بالجامعات الأفريقية يُظهر ميلاً نحو دراسة العلوم الإنسانية والفنون، في حين لا تمثل العلوم والهندسة سوى نسبة ٢٥ في المائة من عدد الملتحقين.

٥٧ - والمدارس التقليدية غير مجهزة تجهيزاً كافياً كما أن مراكز التعليم والتدريب التقني والمهني لا تحظى بالأولوية الكافية لتلبية احتياجات التنمية الصناعية. ولا تتيح هذه المراكز

التدريب إلا لأقل من ٥ في المائة من الشباب في أفريقيا. ولا تمنح العديد من المراكز شهادات معترفاً بها وليس لديها سوى القليل جداً من الأساتذة المؤهلين، ناهيك عن تقادم معداتها وعدم تكييف برامجها وضعف ارتباطها بسوق العمل. وتتجاوز المهارات المطلوبة لإحداث التحول مجرد الحصول على التعليم الرسمي. فالقدرات الإنتاجية الوطنية تتطور من خلال عمليات مترابطة تتألف من تراكم رأس المال بالإضافة إلى مجموعة المهارات التي تتيح اعتماد التكنولوجيا ومحاكاتها وتطويرها. ويساعد الجمع بين التعليم الرسمي والتدريب أثناء العمل والتلمذة الصناعية على إيجاد المهارات المطلوبة لإحداث التحول.

٥٨ - وبالإضافة إلى الكفاءات التقنية المجردة، هناك حاجة إلى المهارات الشخصية - مثل المهارات الإدراكية والإبداعية ومهارات حل المشاكل والمهارات الإدارية؛ وهذه مهارات يصعب تطويرها في إطار النظم المدرسية التقليدية. وتشير القرائن الحديثة إلى أن البرامج التي تجمع بين التدريب في الفصل وأثناء العمل تزود المتلقين بمهارات شخصية (سلوكية) إلى جانب المهارات المجردة (التقنية) التي يمكن أن تحدث أثراً إيجابياً على فرص الحصول على العمل والدخل. وقد شدد مديرون تنفيذيون من مختلف أنحاء العالم على أن ضعف المهارات والتعليم لدى القوة العاملة يمثل أهم عوائق جانب العرض التي يواجهونها عند النظر في اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار في الصناعة التحويلية في أفريقيا (المركز الأفريقي لإحداث التحول الاقتصادي، ٢٠١٤).

إحراز تقدم في قطاع الصحة: أمر أساسي لإنتاجية العمالة والتصنيع

٥٩ - يمكن للبرامج المصممة تحديداً لتخفيف سوء الأوضاع الصحية وسوء التغذية أن تساعد في زيادة التحصيل العلمي والإنتاجية، بما يحدث آثاراً مضاعفة على النمو والتنمية. والواقع أن خسائر إنتاجية العمالة (مقيسةً بساعات العمل الضائعة) الناتجة عن وفيات الأطفال المرتبطة بنقص التغذية يمكن أن تؤثر في الاقتصاد بأكمله، حيث تصل النسبة إلى ١١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا، و ١,٤ في المائة في سوازيلند، و ٢ في المائة في أوغندا (مفوضية الاتحاد الأفريقي وآخرون، ٢٠١٤). وكثيراً ما يؤدي الإخفاق في الوقاية من نقص التغذية أو في التصدي له خلال المراحل المبكرة من حياة الطفل إلى تكبد تكاليف صحية إضافية وإلى استبعاده من المشاركة الكاملة في سوق العمل في المراحل اللاحقة من حياته.

٦٠ - وقد تكون إمكانات تحقيق مكاسب في الإنتاجية أكبر إذا تم التصدي لمشاكل عدم المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية واستخدامها على نطاق جميع مستويات الدخل ونوع الجنس والمناطق. وتحمل الفئات ذات الدخل المنخفض التكاليف المرتبطة

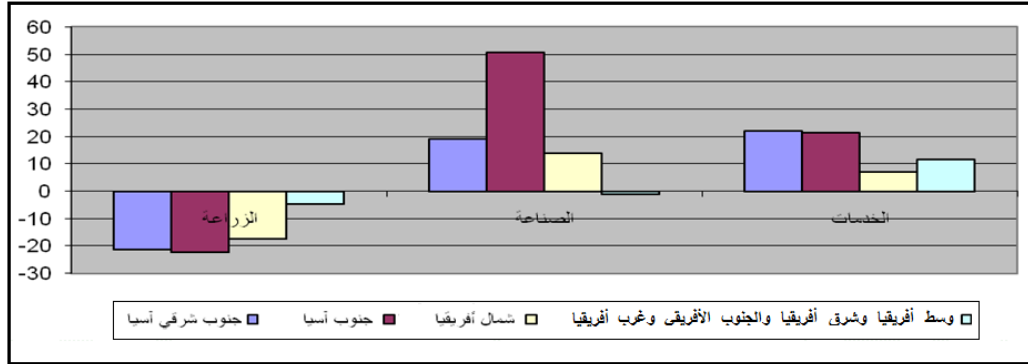
بالصحة بصورة غير متناسبة مقارنة بغيرها. فقد تضطر الأسر لدفع ما يصل إلى ٩٠ في المائة من تكلفة الرعاية الصحية التي تتلقاها. وهذا يحمّل الأسر ذات الدخل المنخفض أعباء ثقيلة ويشكل أحد أهم أسباب وقوع الأسر في براثن الفقر (مفوضية الاتحاد الأفريقي وآخرون، ٢٠١٤).

العمالة في الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة: عامل أساسي في إحداث التحول الهيكلي

٦١ - يكتسي التحول الهيكلي أهمية بالغة في حفز إنتاجية العمالة وإيجاد فرص العمل في البلدان النامية. وحجر الزاوية في هذه العملية هو ترك الأنشطة ضعيفة الإنتاجية إلى الأنشطة عالية الإنتاجية وترك الأنشطة كثيفة رأس المال إلى الأنشطة كثيفة العمالة، بما في ذلك الصناعة التحويلية. وفي بعض البلدان، مثل تونس والجزائر وجنوب أفريقيا، أدى تراجع مساهمة العمالة الزراعية ضعيفة الإنتاجية، مقترنا بارتفاع نصيب الأنشطة الصناعية المنتجة، إلى إتاحة فرص للتنويع الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية وإدماج المنتجات المحوّل لهذه البلدان في سلاسل القيمة العالمية. وظاهرة انتقال العمالة من الزراعة إلى الصناعة والخدمات، التي تمثل إحدى سمات التحول الهيكلي، تحدث الآن في وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا، وإن بوتيرة أبطأ مقارنة بالاقتصادات التي أكملت تحولها بنجاح في شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم من يتركّون القطاع الزراعي يجري استيعابهم عادة في قطاع الخدمات؛ ونتيجة لذلك، لم تتغير نسبة العمالة في القطاع الصناعي بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣، حيث بقيت عند حوالي ٨,٤ في المائة من مجمل السكان العاملين (انظر الشكل الرابع عشر أدناه). ويؤدي ذلك إلى إعاقه الفرص الاقتصادية وفرص العمالة بالنظر إلى أن معظم وظائف الخدمات هي وظائف غير رسمية وتتسم بضعف الإنتاجية وضعف الأجور وتردي ظروف العمل. ومع ذلك، فإن الزيادة في عدد وظائف قطاع الخدمات المتطورة (مثل تكنولوجيا معلومات الاتصالات والخدمات المالية) تطور إيجابي جدير بالتشجيع في مختلف أنحاء القارة (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١١).

الشكل الرابع عشر

العمالة حسب القطاع في مناطق مختارة في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣ (النسبة المئوية للتغير)



المصدر: حسابات تستند إلى المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤).

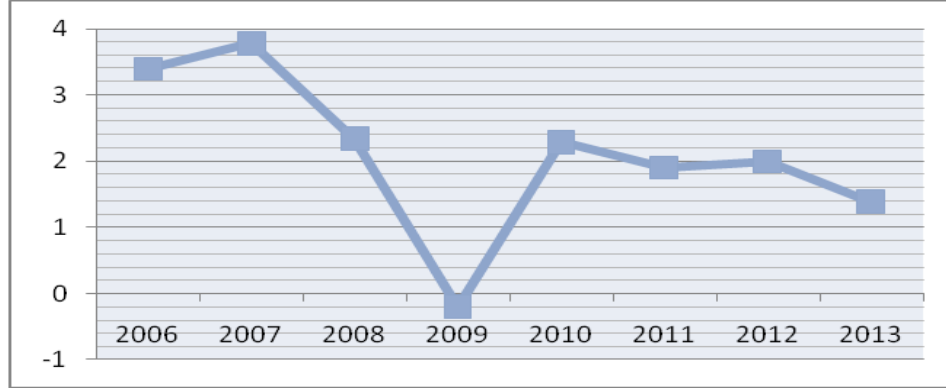
ضعف إنتاجية العمالة يحد من آفاق العمالة في أفريقيا

٦٢ - يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تحول دون إيجاد فرص عمل معقولة في أفريقيا في ضعف إنتاجية العمالة، خاصة في الزراعة، الأمر الذي يعزز استمرار مشكلة انعدام الأمن الغذائي في القارة. ففي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، لم ترتفع إنتاجية العمل في أفريقيا إلا بمقدار ١,٤ في المائة، أي بوتيرة أبطأ مما شهدته أية منطقة أخرى (انظر الشكل الخامس عشر أدناه). وتحول قلة الاستثمارات في عوامل الإنتاج، بما في ذلك الموارد البشرية، دون تحقيق مكاسب في الإنتاجية. وفي مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية التي تتوفر بيانات بشأنها (تشمل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والمغرب) يعاني عامل واحد من كل عشرة عمال من العمالة الناقصة^(١٠). ولا تُستغل مهارات القوى العاملة استغلالاً كافياً، مما يُضر بالإنتاجية الحالية والمستقبلية. وليس هناك استثمار كافٍ في التعليم المرتبط بالتكنولوجيا والابتكار وفي تنمية المهارات التي تعزز الإنتاجية وتلبي احتياجات سوق العمل. وثمة مثال ناجح يتمثل في استراتيجية الموارد البشرية لحكومة كابو فيردي، وهي استراتيجية تربط التعليم العالي بالطلب على الوظائف، وخاصة في قطاعي الخدمات والسياحة من اقتصاد البلد (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠١١). فقد تم تفعيل التحول إلى الإنتاجية العالية صوب قطاع الخدمات من خلال بلورة خدمات تقوم على المعرفة، تسندها روح الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة، وتعتمد على أدوات الحكومة الإلكترونية.

(١٠) يشير المؤشر إلى العمالة الناقصة كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة أو إجمالي العمالة.

الشكل الخامس عشر

نمو إنتاجية العمالة في وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا
(النسبة المئوية للتغير)

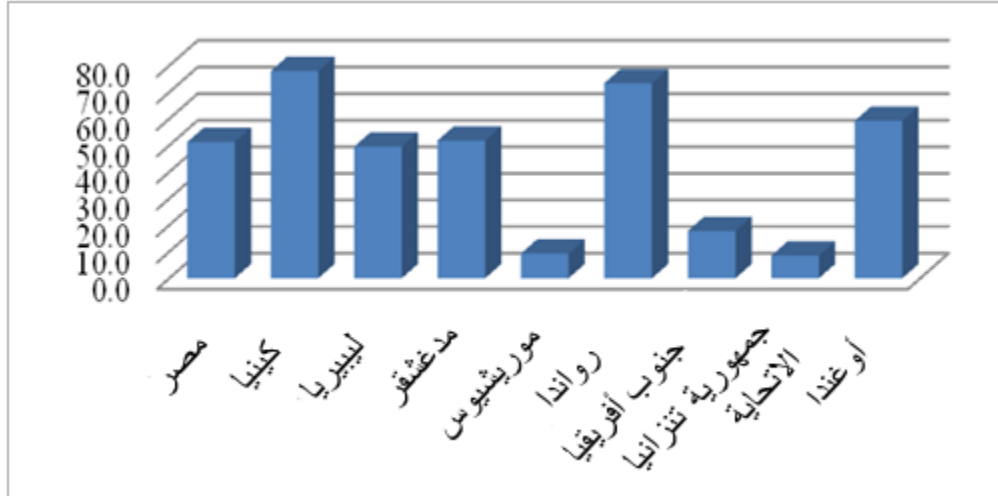


المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تستند إلى المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤).

ما زال القطاع غير الرسمي محركاً لخلق فرص العمل

٦٣ - لما كان القطاع الرسمي - بشقيه العام والخاص - غير قادر على امتصاص الموجة المتنامية للباحثين عن العمل، تتولى العمالة غير الرسمية دور المحرك لإتاحة فرص العمل في معظم البلدان الأفريقية (انظر الشكل السادس عشر أدناه). ففي عام ٢٠١٢، قُدر عدد العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص أو يساهمون في عمل على مستوى الأسرة بنسبة ٧٧,٢ في المائة من العمال في وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤).

الشكل السادس عشر
حجم القطاع غير الرسمي: بلدان مختارة



نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي من مجموع العاملين في القطاع غير الزراعي
(النسبة المئوية)

المصدر: حسابات تستند إلى المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤).

٦٤ - ومن المنظور الجنساني، تشكل التجارة غير الرسمية أهم مصادر العمل للنساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص في وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا، إذ يشكلن ٦٠ في المائة من العمالة غير الزراعية. وتمثل التجارة غير الرسمية العابرة للحدود في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ما مقداره ١٧,٦ بليون دولار في السنة وتمثل ما يعادل ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من التجارة فيما بين بلدان المنطقة. وتمثل النساء نسبة ٧٠ في المائة من العاملين بالتجارة عبر الحدود (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤).

٦٥ - ورغم أن العمل في القطاع غير الرسمي هو أساسا وسيلة لسد الرق، فإن هناك حيزا واسعا لتسخير إمكانيات القطاع غير الرسمي في أفريقيا من خلال اتباع سياسات تمكينية محددة الأهداف تعمل على توسيع نطاق شبكات الحماية الاجتماعية والخوافز الضريبية وبرامج تنمية المهارات ونقل التكنولوجيا والاستثمار في الهياكل الأساسية. وقد بدأت بعض البلدان بالفعل تنفيذ برامج من هذا القبيل. ولا تزال تغطية الحماية الاجتماعية لعمال القطاع غير الرسمي في أفريقيا محدودة جدا في الوقت الحاضر، حيث تقدر بحوالي ١٠ في المائة، مقارنة بما يزيد عن ٥٠ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الآثار المترتبة على السياسات العامة

٦٦ - ينبغي أن تستند البلدان الأفريقية إلى ما أحرزته من تقدم حتى الآن وتستمر في بناء مؤسسات قوية تحافظ على بيئة الأعمال التجارية والحوكمة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الكلي وتحسنها، وذلك بغرض تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية مثل انخفاض تدفقات رأس المال الوافدة نتيجة لتشدّد السياسات النقدية المتبعة في الاقتصادات المتقدمة؛ وتراجع النمو في الاقتصادات الصاعدة مثل الصين؛ وهشاشة اقتصادات منطقة اليورو.

٦٧ - وينبغي وضع استراتيجيات تهدف إلى سد فجوة رأس المال البشري والتغلب على العجز في الهياكل الأساسية المادية والتصدي لعجز الصناعات التحويلية في إطار النمو الأفريقي وتصحيح وضع أفريقيا في سلاسل القيمة العالمية من خلال تيسير التجارة في البضائع الوسيطة والخدمات. ويمكن استخدام إطار انتقائي للسياسات العامة التجارية، ينطوي على تسلسل استراتيجي، بغرض تحقيق أقصى قدر من فوائد التجارة من أجل التصنيع.

٦٨ - وتقتضي هذه الجهود استحداث آليات تمويل ابتكارية بغرض توجيه المدخرات نحو الصناعة (وعلى وجه الخصوص الصناعة التحويلية) والزراعة المعتمدة على الآلات الميكانيكية. ويجب الاستفادة من التحويلات التي تمثل أكبر مصادر التمويل الخارجي وأكثرها استقراراً. وتمثل الخطوة الأولى في خفض تكاليف إرسال الأموال إلى أفريقيا، التي تبلغ حالياً ٢٣,٨ دولار في المتوسط لإرسال مبلغ ٢٠٠ دولار (أي بنسبة ١١,٩ في المائة من المبلغ الإجمالي) (البنك الدولي والمفوضية الأوروبية، ٢٠١٣). وينبغي للحكومات أيضاً أن تستخدم صناديق المعاشات التقاعدية ورأس المال السهمي الخاص بصورة أفضل. ولا ينبغي للحكومات التي لديها احتياطات دولية كبيرة أن تكتفي بادخارها لإيجاد حواجز عازلة تقيها الصدمات الخارجية، بل يتعين أن تستخدم هذه الاحتياطات للتنمية، وخاصة في القطاعات المعززة للنمو.

٦٩ - وعلى الرغم من أن النمو في أفريقيا كان قوياً ومرناً، فإن القارة لم تخطِ بعد إلى المسار الإنمائي الشامل للجميع الذي لا غنى عنه لترجمة النمو إلى فرص عمل وخفض معدلات الفقر وعدم المساواة. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تنخرط في استراتيجيات تتمحور حول التنمية الاجتماعية لأن رأس المال البشري يضطلع بدور محوري في الابتكار والتصنيع والتحول الهيكلي. وينبغي أن يركز التعليم على الدراسات التي تهدف إلى تعزيز عملية التحول في المجالات التي تتمتع فيها أفريقيا بميزة نسبية، مثل مجال تجهيز ثرواتها الطبيعية. ولهذا

يجب تقديم حوافز لتشجيع الأطفال والشبان على دراسة العلوم والهندسة في جميع مستويات التعليم.

٧٠ - ونظرا لضخامة حجم القطاع غير الرسمي المشارك في التجارة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، هناك حاجة إلى وضع سياسات خاصة بأسواق العمل (للمساعدة في تنمية المهارات البشرية والقدرة على التكيف، وتيسير التنقل عبر مختلف الوظائف والشركات والصناعات والبلدان)؛ وإطار تنظيمي فعال، يحافظ على العبء في حدوده الدنيا، وفي الوقت نفسه يعزز المنافسة ويساعد على ضمان انفتاح السوق؛ وآليات الحماية الاجتماعية؛ وحوافز ضريبية وائتمانية لتنمية القطاع الخاص، موجهة بصفة أساسية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتحسين الهياكل الأساسية وتعزيز فرص الحصول على المنافع العامة والخدمات والتكنولوجيا لفائدة المؤسسات غير الرسمية.